

المؤسسات الناشئة بين ترسيخ الريادة وإشكالية التمويل في الجزائر من منظور قانوني واقتصادي

Emerging institutions between consolidating leadership and the problem of financing in Algeria from a legal and economic perspective



رحماني حسيبة¹

¹ جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة ، الجزائر،

rahmanihassibabouira@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/09/10 تاريخ القبول: 2024/01/09 تاريخ النشر: 2024/01/18

ملخص:

تهدف هذه الورقة العلمية إلى التعريف بأهم محرك للنمو الاقتصادي لفرص العمل والإنتاج يتمثل في المؤسسات الناشئة ككيئات حديثة في الاقتصاد العالمي الحديث وفي عالم مختلف الأعمال، بل تشكل صورة واضحة للاقتصاد بأكمله نظرا لسرعتها في النمو كونها مرتبطة أساسا بالتكنولوجيا، ولقد أضحت هذه المؤسسات بفضل دورها الفاعل والبارز في تنمية اقتصاد الدول سواء على صعيد الدول المتقدمة أو الدول النامية أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل الاهتمام بها ومرافقتها مسألة ضرورية لاستمرارها، كذلك اعتبارها دعامة حيوية قادرة على خلق أرباح بصفة استثنائية خارج قطاع المحروقات بأفكارها الريادية وإمكانية نجاحها في ظل كل التحديات لتحقيق التنمية المستدامة.

إدراكا لهذه الأهمية سعت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة على تنظيم الإطار القانوني لتعزيز بالمؤسسات الناشئة وتشجيعها في كل القطاعات من خلال التحفيزات الجبائية والمالية التي أقرتها في سبيل ترقية هذه المؤسسات، خصوصا لأهمية هذه الأخيرة من الجانب الاقتصادي رغم كل العراقيل التي تعترض إنشاءها ومتطلبات الاحتياجات التمويلية في السوق المستهدفة.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الناشئة، ريادة الأعمال، التمويل، التنمية الاقتصادية، مشاريع مبتكرة، التحفيزات الجبائية.

Abstract:

This scientific paper aims to define the most important engine of economic growth for job and production opportunities, which is represented in emerging institutions as modern entities in the modern global economy and in the world of various businesses. Countries, whether at the level of developed countries or developing countries alike, have become one of the pillars of economic and social

development, which makes caring for and accompanying them a matter necessary for their continuation, as well as considering them a vital pillar capable of creating profits exceptionally outside the hydrocarbons sector thanks to its pioneering ideas and the possibility of its success in light of all challenges to achieve sustainable development.

In recognition of this importance, the Algerian state has recently sought to organize the legal framework to strengthen emerging institutions and encourage them in all sectors through the fiscal and financial incentives that it approved in order to promote these institutions, especially because of their great importance at the economic level, despite all the obstacles that hinder their establishment and the requirements of financing needs in the market. Targeted.

Key words:

Emerging enterprises, entrepreneurship, financing, economic development, innovative projects, tax incentives.

* المؤلف المراسل

مقدمة:

في الواقع عندما نسمع أو نقرأ تسمية المؤسسات الناشئة فهي مرتبطة بكل بساطة بفكرة الابتكار أو الاختراع، فهي عبارة عن مجموعة من الأفراد وآلاف من الموهوبين يحملون أفكار في وسط حيوي وسوق مليء بالفرص، ويسعون إلى المغامرة ووضع بصمتهم في العالم من خلال تقديم مختلف الخدمات وعرضها في جميع القطاعات، أو من خلال أفكار يقوم أصحابها بتجسيدها والعمل في سوق غير مستقرة في كثير من الأحيان لاقتراح منتج أو خدمة جديدة، بعدها تتطور هذه الأفكار والمشاريع لتتحول إلى مؤسسات في بيئة الأعمال تتحدى كل الصعوبات التي تعترض إنشاءها وتنطلق بتطوير نموذج أعمال نحو النجاح واستمرار نشاطها. لا يمكن إنكار أن المؤسسات الناشئة أصبحت أحد أولويات معظم حكومات العالم، وأحد أهم أقطاب التنمية الاقتصادية في بيئة الأعمال، لاسيما مع التطورات الحاصلة في شتى المجالات وفي ظل حتمية التغيرات التنافسية والتكنولوجية التي يشهدها العالم، لهذا تزايد الاهتمام بها بشكل كبير لدورها في عملية التنمية الشاملة وأثرها على الحد من أزمة البطالة بغض النظر عن حداثتها، كذلك وعيا دون شك بأهمية وتميز هذا النوع من المؤسسات عن غيرها في بناء نسيج اقتصادي كونها تركز على الأفكار الابداعية بهدف تجسيدها ميدانيا خصوصا في مجال الاقتصاد.

ولقد أوضحت النتائج أن هناك توجه كبير من دولة الجزائر نحو تشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة كبديل مهم من بدائل التنوع الاقتصادي، لاختراق أسواق جديدة ذات تنافسية شديدة بفضل مختلف

الإجراءات الداعمة لذلك وضبط الإطار القانوني الذي يهدف إلى ترقية هذه المؤسسات بما يجعلها أكثر قدرة في بيئة الأعمال بل أكثر إنتاجية في مفهوم اقتصاد المعرفة، وكما يعتبر الباحثين في مجال الاقتصاد والتنمية أن المؤسسات الناشئة أضحت العصب الرئيسي الذي يساهم في تنوع اقتصاد الدول وأهم ركائز ضمان التنمية المستدامة أمام الرهانات الاستراتيجية.

لقد رسخت القناعة إلى ضرورة تعزيز هذا النوع من المؤسسات بغية تحقيق أهداف تنموية تضمنتها مشاريع ومهارات معتبرة رغم كل العواقب التي تعترض نموها وبقائها في العالم، ومن هذا المنطلق تهدف الدراسة إلى تقديم نظرة تحليلية عن واقع ترسيخ إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر بإعطاء فكرة توضيحية عن دور الدولة في دعم هذه المؤسسات رغم الصعوبات من خلال طرح الإشكالية التالية:

فيم يتمثل دور الدولة في تحفيز ريادة وأعمال المؤسسات الناشئة بما يسمح تحقيق تنمية وطنية في

ظل واقع الصعوبات والمتطلبات التمويلية لهذه المؤسسات؟

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، سنعمل في البداية على تقديم محور نظري حول مفهوم المؤسسات الناشئة والتحفيزات المقدمة لها، فيه نتطرق إلى تعريف وخصوصية هذه المؤسسات بهدف كشف قيمة إنشاءها في عالم الأعمال كمؤسسات جديدة، كذلك نستعرض أهم التحفيزات التي تقدمها الحكومة الجزائرية والتي من شأنها تضمن قدرة المؤسسات الناشئة على الاستمرار، أما المحور الثاني حول واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر من حيث الصعوبات بتسليط الضوء على إشكالية التمويل، لنخلص في الأخير إلى تقديم بعض النتائج والاقتراحات.

أولا- مفهوم المؤسسات الناشئة والتحفيزات المطبقة لترسيخها:

تمثل المؤسسات الناشئة في الآونة الأخيرة مكانة هامة في التنمية الشاملة، وتخلق قيمة اقتصادية من خلال الجمع بين روح الأعمال وبين الموارد المتوفرة عادة للشركات الجديدة⁽¹⁾، كما راجت فكرة المؤسسات الناشئة بكل وضوح كونها نموذج اقتصادي جديد ومهم من جانب خلق فرص تنفيذ الأفكار الإبداعية المبتكرة وتطوير قدرات الأفراد، ولقد تعددت الآراء المتزايدة لمعرفة كل الجوانب الأساسية لتحديد معنى هذه المؤسسات، والدور الذي تساهم به في تحريك عجلة الاقتصاد وفعاليتها كآلية لدعم وتشجيع المشاريع الابتكارية في ظل التوجه الوطني الاستراتيجي نحو تحقيق التنمية.

وقد استأثرت المؤسسات الناشئة اهتماما جذابا من قبل سياسة الدولة، من خلال منحها تسهيلات مناسبة ووضع مختلف التحفيزات التي تسمح باستمراريتها وبقائها بالسوق، مثل منح إعفاءات جبائية وشبه جبائية وجمركية، تقديم المساعدات المالية من أجل تمكين هذه المؤسسات من مواجهة كل المشاكل التي

(1) بوعدلة سارة، هديات خديجة بن طيب، "قدرات وتحديات المؤسسات الناشئة ومتطلبات نجاحها مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، سنة 2020، ص 67.

تعتريها، إلى جانب تدخل الدولة لإنشاء حاضنات الأعمال كهيئات مشجعة للأفكار المستحدثة والإبداعية والتي عادة ما تكون عالية المخاطرة، بل تعد هذه الحاضنات كأهم أداة مرافقة للمؤسسات الناشئة ومساعدتها في مرحلة الانطلاق وتفعيلها ميدانيا.

إنَّ مصطلح المؤسسات الناشئة من التعابير الجديدة التي تفرضها التطورات المستجدة، ولا بد أن الكثيرين لاحظوا رواج استخدامها في "بيئة الأعمال"، و"حوكمة الشركات"، وفي التغطية التي تخصصها القنوات التلفزيونية المهمة ببرامج "اقتصاد الأعمال"⁽¹⁾، فنجد أن الجزائر كغيرها من الدول تسعى لإنشاء وتشجيع هذه المؤسسات من خلال العديد من المؤشرات الهامة بهدف ترشيد الاقتصاد الوطني وحوكمتها، وفي هذا السياق لا يخفى على أحد أن الحكومة تبذل جهود بالقوانين والتحفيزات لدعم وتفعيل عمل هذه المؤسسات وزيادة قدرتها التنافسية.

1-تعريف وخصوصية المؤسسات الناشئة:

أ-تعريفه المؤسسات الناشئة:

يُطلق تسمية مؤسسة ناشئة "Start up" على المنشآت الشابة "jeunes entreprises"، أي تلك المؤسسة التي تكون في مرحلة انطلاقها أو السنوات الأولى من حياتها، بمعنى مؤسسات مبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة، على أن التعامل مع هذه المؤسسات بأنها مؤسسة شابة حديثة النشأة وتقدم منتجات وخدمات جديدة تعتمد التكنولوجيا والابتكار⁽²⁾.

وتعتبر المؤسسات الناشئة أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك راجع إلى مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وآلية فعالة لخلق فرص العمل خاصة في ظل انخفاض معدلات التوظيف⁽³⁾، كما تعرف حسب رائد الأعمال الشهير ستيف بلانك على أنها "منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بنمو مربح بشكل متكرر ويمكن قياسه".

إنَّه وبغض النظر عن حجم أو مجال نشاط المؤسسات الناشئة، الأمر الوحيد الذي يهم هو نموها، وضروري أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع يكون له تأثير على السوق، مع احتمال جنيها لأرباح

(1)- أمير فرج يوسف، حوكمة الشركات، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، دون ذكر دار النشر، دون ذكر سنة النشر، ص38.

(2)-الحسين بن علي، الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الموقع:

<https://www.raim.com> le12/04/2021 a 23:00h

(3)-Selon Stive Blank, il s'agit d'une « **organisation temporaire à la recherche d'un business model industrialisable, rentable et permettant la croissance** », voir Rachid Rhattat, l'essentiel du droit et des politiques de l'union européenne, 1^{er} édition, Paris 2019, p38.

ضخمة رغم أنه غالبا ما تمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، وحسب الفقيه الأستاذ Paul Graham تعتبر هذه المؤسسات "مشاريع صغيرة صُمِّمت لتنمو بسرعة"⁽¹⁾.

تشكل أيضا المؤسسات الناشئة في وقتنا الحالي فكرة جديدة وبارزة كونها من المحركات الرئيسية للتخطيط المستقبلي، بل أصبحت تشكل في خضم الثورة الفكرية و التكنولوجيا التي يعيشها لعالم أهم دعائم ضمان التنمية المستدامة، حيث رسخت القناعة لدى العالم وجوب تشجيع المنشآت والاهتمام بها كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، رغم كونها شركات شابة أمامها خياران إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة بسبب تميزها بمخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي⁽²⁾، هذا إلى جانب أنها أضحت كوسيلة ذات قيمة مضافة لتنوع الاقتصاد وتدعيم أصحاب المشاريع الابتكارية لأجل تطوير منتج معين أو تقديم خدمة وعرضها في سوق منافسة⁽³⁾.

كما تعرف المؤسسات الناشئة أنها نماذج مميزة عن باقي المؤسسات الاقتصادية لقيام أعمالها على أفكار رائدة « innovante »، وتمتعها بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بشكل يبعث على الدهشة⁽⁴⁾.

أما من الناحية القانونية وردت محاولات لوضع معايير بخصوص تعريف المؤسسات الناشئة، كما هو الحال في القانون الجزائري، إذ تضمن المرسوم التنفيذي رقم 254/20 صراحة في أحكام المادة 11 مصطلح مؤسسة ناشئة⁽⁵⁾، في ظل تعدد المصطلحات الدالة عليه، خصوصا وأنّ هناك من يستعمل لفظ الشركات الناشئة علما أن مصطلح المؤسسة أوسع من مصطلح الشركة.

ب- خصوصية المؤسسات الناشئة:

تتسم المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص تشكل نقاط قوتها، كونها مؤسسات حيوية حديثة التأسيس يافعة في عالم الأعمال تعول على مهارات الأفراد وقدراتهم الإبداعية في العمل المؤسساتي، كذلك تقدم منتجات وخدمات جديدة تعتمد على التكنولوجيا والابتكار لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، فقد أضحت أحد أولويات الحكومة الجزائرية لما تلعبه من دور حقيقي في خلق وظائف قوية للغاية، معتمدة على عاملي

(1)-Paul Graham, www.paulgraham.com/growth.html?, 2017.

(2)-Dis ; c'est quoi une start-up ?, (21 mars 2016), 1001 startups. Fr/dis-c'est- quoi une start-up/, visité le : 11/04/2021.

(3)-Amy Fontinelle, Investopedia 2020, Startup, Accessed 10 June 2021, <https://www.investopedia.com/ask/answers/12/what-is-a-startup.asp>.

(4)- مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 133.

(5)- أنظر المادة 11 من مرسوم تنفيذي رقم 254/20 مؤرخ في 2020/09/15، المتضمن إنشاء لجنة لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر"، و"حاضنة أعمال" و"تحديد مهامها" وتشكيلتها وسيرها، ج. ر. ج. ج. عدد 55، صادر في 2020/098/21.

الابتكار والتكنولوجيا الذي يتأتى عنهما فعالية في إنتاج سلع وخدمات متميزة، بما في ذلك مساهمة هذه المؤسسات في تنشيط الاقتصاد والدفع بعجلة التنمية.

تكتسي في الحقيقة المؤسسات الناشئة أهمية واضحة وحاسمة في التنمية الاقتصادية، بل باتت تشكل أحد أهم أقطاب التنمية من خلال توفير مناصب العمل، وتشجيع الشباب وخريجي الجامعات للمبادرة في تفجير أفكارهم وإنشاء مؤسساتهم الابتكارية⁽¹⁾، لاسيما أن هذه المؤسسات في ريادة الأعمال تقتزن باستخدام التكنولوجيا في ميدان ابتكاري قصد تحقيق النمو الاقتصادي، وكذا الاحتياجات المالية للاستثمار في المورد الفكري والبشري بفضل أساليبها التسويقية وطريقة تطورها⁽²⁾.

لقد انتشرت فكرة المؤسسات الناشئة من خلال الجمع بين روح ريادة الأعمال وبين الموارد المتوفرة عادة للشركات الجديدة⁽³⁾، فهي نموذج مؤسساتي مختلف بمميزاته، وضروري في إطار التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر، ومن منظور الفكر الحديث فهي تشكل دعامة حقيقية للارتقاء بالاقتصاد الوطني وفرصة تبني وتحفيز الأفكار من أجل خلق قيمة مضافة سوقية عالية، حيث تتميز هذه المؤسسات بخصائص جذابة أضفت عليها خصوصية استثنائية تميزها عن باقي المؤسسات في بيئة الاقتصاد والأعمال، والتي تتضح في النقاط التالية:

- تميز أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الناشئة بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاج بسيطة⁽⁴⁾.
- مؤسسات سريعة النمو والتطوير والإنتاج بفضل التكنولوجيا التي تستعملها⁽⁵⁾، وأيضا بفضل اعتماد مؤسّسوها على حاضنات الأعمال التي تساهم في تعزيز إطلاق ودعم المؤسسات الناشئة من خلال تقديم مختلف الخدمات⁽⁶⁾.
- القدرة العالية للمؤسسات الناشئة على توفير مناصب الشغل وهذا الأمر يساعدها على تقليص حجم البطالة.

(1)- دراني ليندة، "استراتيجية في الجزائر كرهان للحد من البطالة"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس بالمدينة، المجلد 08، العدد 02، جوان 2022، ص 152.

(2)- محمد أمين بن قايد علي، المؤسسة الناشئة قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، مجلة التراث، المجلد 13، العدد 02، جوان 2023، ص 17.

(3)- بوعدلة سارة، هديات خديجة بن طيب، ص 67.

(4)- سعدية السعيد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة ورقلة، سنة 2023، ص 20.

(5)- الحسين بن علي، المرجع السابق.

(6)- بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، Startups، مجلة الشرائع الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 02، 2018، ص 417.

- مؤسسات تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، بعبارة أخرى تحقيق ربحية عالية مقارنة بصغر رأسمالها.
- مؤسسات تعتمد بشكل رئيسي على التكنولوجيا وتقوم أعمالها التجارية على إشباع حاجات السوق وابتكار منتجات جديدة بطريقة ذكية وعصرية.
- معدل نمو كبير في رقم الأعمال ورأس المال مما يؤدي الى تلبية طلبات السوق المحلي وتنمية الصادرات⁽¹⁾.
عموما أكد الكثير من الباحثين في الفكر القانوني والاقتصادي أن للمؤسسات الناشئة خصوصية واضحة تتلخص من أهميتها وأهدافها، كتوفير فرص لمزيد من الحريات، خلق الثروة ودعم الشركات الكبيرة من خلال توفير المنتجات، وتوسيع مجال أعمالها بتطوير الاقتصاد الرقمي المعتمد على الابتكار والإبداع كمحرك للتغيير الإيجابي، وهو ما أثبتته المؤسسات الناشئة الرائدة مثل شركة Yassir، شركة Siamois QCM، وشركة Academiataouna وغيرها من المؤسسات الناشئة الأكثر شعبية في الجزائر لسنة 2021⁽²⁾.

2- التحفيزات المقدمة من طرف الدولة لتجسيد المشاريع الناشئة:

حرصت الجزائر على أن تُولي اهتمام كبير للمؤسسات الناشئة لاعتبارها أداة لخلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما اعتبرتها القاطرة التي يمكن أن تقودنا إلى الاندماج ضمن اقتصاد عالمي بفضل المشاريع التي تنصب عليها، كما تبرز أهمية هذه المؤسسات كونها وسيلة لتطوير الأنشطة القائمة على التقنيات الحديثة والأفكار الذكية.

ومن المهم أن نشير أيضا أن المؤسسات الناشئة ظاهرة شاملة مثيرة للاهتمام نظرا لتأثيرها الواضح في نمو المجتمع والتنمية⁽³⁾، فهي من الأفكار الفتية في بيئة الأعمال الجزائرية التي تركز على مهارات الأفراد وقدراتهم الإبداعية في العمل المؤسسي، خصوصا وأنها تحتل في الآونة الأخيرة مكانة هامة في التنمية الشاملة من خلال مساهمتها بصفة فعالة في توفير فرص عمل وتقليص حجم البطالة، استثمار المدخرات المحلية الصغيرة، إضافة إلى قدرة هذه المؤسسات على ابتكار وتطوير منتجات جديدة ربحية عالية، والمساهمة في تحقيق استراتيجيات التنمية المحلية وغير ذلك من تحقيق الأهداف لضمان التنمية المستدامة.

⁽¹⁾-بختي علي، بوعونية سليمة، "المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات"، مجلة دراسات وأبحاث (المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية)، العدد 04، المجلد 12، أكتوبر 2020، الجزائر، ص 538.

⁽²⁾- قسوري إنصاف، "متطلبات الاقتصاد الرقمي لتطوير المؤسسات الناشئة الجزائرية - قراءة تحليلية"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13، العدد 02، جويلية 2023، ص 225. راجع بالتفصيل موقع www.startupranking.com

الوارد فيه ترتيب لأفضل عشرون شركات ناشئة في الجزائر لسنة 2021، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2023/08/20.

⁽³⁾- بوعدلة سارة، هديات خديجة بن طيب، المرجع السابق، ص 69.

من هذا المنطلق، فإنه أضحي لزوماً تعزيز هذه المؤسسات كنمط اقتصادي حديث لتحقيق التنمية أو كقطاع واعد يجب ترقيته⁽¹⁾، هنا يجب الإشارة أن إرادة الدولة اتجهت نحو تجسيد بيئة هذه المؤسسات، بل تشجيعها ميدانياً بكل أشكال الدعم ابتداءً من فكرة الإنشاء إلى مرحلة العمل والإنتاج في مختلف نشاطاتها، كما بات من المطلوب تقديم لها تسهيلات بموجب قواعد قانونية من أجل مرافقتها ورفع الكفاءة والفعالية لتأهيلها، ومنحها تحفيزات مناسبة تليق بها بالقدر الذي يسمح لها العمل بانتظام على مدار العام ووفق متطلبات ناجحة، وهذا لإقرار اقتصاد المعرفة الذي تراهن عليه الدولة للانتقال الى اقتصاد نوعي قوامه التطبيقات الذكية في شتى المجالات⁽²⁾.

أ- أهم القرارات المتخذة من قبل الحكومة في سياق ترقية وتعزيز المؤسسات الناشئة:

تدعيماً لروح المبادرة وتجسيدياً للأفكار الابتكارية حظيت المؤسسات الناشئة بعناية كبيرة من طرف الدولة الجزائرية منذ تبنيها للإصلاحات الاقتصادية، ففي إطار ترقية بيئة هذه المؤسسات بمختلف مشاريعها الصناعية أو الحرفية حتى تنجح وتستمر، تسهر الدولة على احتضان مختلف المشاريع في شتى المجالات والمرافقة المالية التي تندرج في إطار الشراكة عبر رأسمال المخاطر، كما قامت بتجسيد إطار قانوني يخدم هذا النوع من المؤسسات على ضوء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المنظم لمختلف الكيانات القانونية:

- تم وضع إطار قانوني خاص بإنشاء الشركات الناشئة واضح في أحكام القانون رقم 02/17 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽³⁾، والمتضمن في نصوصه لاسيما المادة 12 منه "... وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع"، عند تعرضها لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق صناديق الضمان وصناديق الإطلاق، التي تكون خصيصاً لتمويل المؤسسات الناشئة في مراحلها الأولى، كذلك تم إنشاء صندوق خاص لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة Start up بموجب قانون المالية لسنة 2020⁽⁴⁾.

- صدور قانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي وتطويره⁽⁵⁾، الذي يعتبر أول نص قانوني تناول المؤسسة الناشئة، أين تم تضمين بموجب المادة 06 مجموعة من المفاهيم ذات الصلة

(1)- عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 13.

(2)- محمد أمين بن قايد علي، المرجع السابق، ص 21.

(3)- قانون رقم 02/17، مؤرخ في 02/10/2020، المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر، عدد 02 صادر في 02/11/2020.

(4)- قانون رقم 14/19 مؤرخ في 11/12/2019، المتعلق بقانون المالية لسنة 2020، ج ر، عدد 81 صادر في 30/12/2019.

(5)- قانون رقم 15-21 مؤرخ في 30-12-2015، المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي، ج.ر عدد 71 صادر في 30/12/2015.

بموضوع المؤسسة الناشئة، من بينها استعمال مفهوم المؤسسة المبتكرة التي تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث وتطويره.

● استحداث وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة واقتصاد المعرفة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01/20، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة⁽¹⁾.

● إحداث لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة وكذا مشروع مبتكر، بالإضافة إلى حاضنة أعمال وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 254/20 سالف الذكر، حيث تعتبر هذه اللجنة كآلية لدعم وتكوين المؤسسات الناشئة مع تولي هذه اللجنة وفقا لنص المادة 01 من ذات المرسوم بتقديم خدمة عمومية على المستوى الوطني لصالح هذه المؤسسات وخدمة المشاريع المبتكرة، ويتجسد دورها عموما في ترقية النظام البيئي للمؤسسات الناشئة والنشاط الابتكاري⁽²⁾.

● تم إنشاء مجلس أعلى للابتكار يقوم بتمثيل الأفكار والمبادرات الوطنية للبحث العلمي، ويعتبر هذا توجه استراتيجي وخطوة مهمة لدعم المؤسسات الناشئة⁽³⁾، بالإضافة إلى الدفع الإلكتروني في مختلف القطاعات الحيوية وخدمة تطوير اقتصاد المعرفة، وتطوير الإطار القانوني لتحديد وتسمية مفاهيم الشركات الناشئة والحاضنات.

● تكريس نظام حاضنات الأعمال، وهي عبارة عن هيئات ذات إدارة متخصصة، وتسمى أيضا بمشاتل المؤسسات، إذ تهتم باحتضان المؤسسات الرائدة إلى تثبيت قدرتها على النمو والاستمرار في العمل في مجالات التسويق، الخدمات، التنظيم، وحتى مساندتها في الحصول على التمويل بفضل العلاقات التي تربطها بأصحاب رؤوس الأموال⁽⁴⁾، وقد نص المرسوم التنفيذي رقم 254/20 على هذه الحاضنات كهيكل قانوني مختص في احتضان المؤسسات الناشئة⁽⁵⁾.

(1)-مرسوم رئاسي رقم 01/20 مؤرخ في 01/02/2020، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، ج. ر، عدد 01، صادر في 2020/01/05.

(2)- للتفصيل حول تشكيلة وسير عمل اللجنة أنظر: المواد من 5 إلى 10 من المرسوم رقم 250/20، مرجع سابق.

(3)-مقال بعنوان: إنشاء صندوق استثماري مخصص ومجلس أعلى للابتكار، 03 مارس 2020، <http://elmihwar.com> تاريخ الاطلاع: يوم 18 أفريل 2021 على الساعة 00:37.

(4)- ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعد الله المعاضدي، الأدوار الاستراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال، 2004، ص 09.

(5)- راجع بالتفصيل هذه النقطة: فاتح مرزوق، لويذة بوشعير، مساهمة الحاضنات الصناعية في ترقية الإبداع المقاولاتي لدى حاملي المشاريع المحتضنة في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 06، العدد 01، أفريل 2020، ص ص

• تم بموجب المرسوم رقم 356/20⁽¹⁾، إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة تحمل التسمية المختصرة "ألجيريا فانتور"، حيث تتولى عدة مهام أهمها المشاركة في إنشاء هياكل دعم جديدة لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مرافقة الابتكار قصد تحفيز إنشاء مؤسسات ناشئة والمساهمة في التنمية الاقتصادية ودعم كل مبادرة ترمي إلى ترقية وتطوير الابتكار بالتشاور مع مختلف قطاعات النشاط.

ب-التحفيزات الجبائية والمالية:

يقصد بالتحفيزات الجبائية والمالية مختلف التسهيلات والمساعدات التي تمنحها الدولة للمؤسسات الناشئة وفق قواعد وإجراءات مهمة، التي تصمّم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تطوير عمل هذه المؤسسات وتمكينها من نجاح مشاريعها⁽²⁾، وبناء على ما سبق يعتبر المرسوم رقم 356/20 سالف الذكر لبنة أساسية في بناء الهيكلة اللازمة لدعم وترقية المؤسسات الناشئة، والسهر الجيد على العمل الصحيح والسليم للهياكل المكلفة بدعم هذه المؤسسات⁽³⁾.

لا يفوتنا التّويه أن قوانين المالية قد تناولت موضوع المؤسسات الناشئة لا سيما قانون المالية لسنة 2021، فيه نلاحظ أن الدولة تستخدم السياسة الجبائية لتحقيق أهداف اقتصادية، كما تحاول وضع إجراءات الدعم اللازمة قصد تطوير وترقية المؤسسات الناشئة في مختلف القطاعات بهدف تكثيف النّسيج المؤسّساتي وخلق مناصب شغل جديدة، وكذلك تحقيق التّوازن الاقتصادي من خلال الحوافز الجبائية⁽⁴⁾، بالإضافة أنها كرّست في ذات القانون أدوات تحفيزية بغرض بلوغ الأهداف المنشودة، كزيادة فرص نجاح المشاريع، التقليل من مخاطر فشلها والمساهمة في تجسيد الأفكار الإبداعية من خلال ما يلي:

- تسهيلات لتمويل مختلف نشاطات المؤسسات الناشئة بالخصوص إعطاء قروض بنكية.
- إعفاء المؤسسات الناشئة من دفع الضريبة على الدخل الإجمالي.
- إعفاء المؤسسات الناشئة من الرسم على النشاط المني لمدة ثلاث سنوات (03) بعد الشروع في النشاط.
- إعفاء المؤسسات الناشئة من دفع الرّسم على القيمة المضافة فيما يخص التجهيزات التي تقتنيها لإنجاز المشاريع.

هذا إلى جانب منحت الدولة إعفاءات جبائية تصل إلى خمس 05 سنوات أتى بها قانون المالية لسنة 2022، تمثل جملة من الامتيازات الجبائية وشبه جبائية لتشجيع منظومة المؤسسات الناشئة، أهمها الإعفاء

⁽¹⁾- مرسوم تنفيذي رقم 356/20 مؤرخ في 30 نوفمبر 2020 ، يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، ج. ر. ج. عدد 73، 6، صادر في ديسمبر 2020.

⁽²⁾- ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعد الله المعاضدي، المرجع السابق، ص 17.

⁽³⁾- مفيد عبد اللاوي، حكيم زايدي، "المؤسسات الناشئة في الجزائر نظرة تحليلية للأطر القانونية والآثار الاقتصادية"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09 العدد 0، ص 18.

⁽⁴⁾- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 118.

من الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على نشاط المني لمدة أربع 04 سنوات من تاريخ الحصول على علامة مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر مع سنة إضافية لتصبح 05 سنوات كاملة، إضافة للتحفيز الضريبية لصالح المؤسسة الناشئة أدرجت التسهيلات للحصول على العقار من أجل إنشاء حاضنات الأعمال في مرافقتها⁽¹⁾.

من ناحية أخرى، تم إنشاء صندوق لتمويل الشركات الناشئة هدفه الأساسي هو القضاء على مشكل التمويل في الجزائر عن طريق رأس المال المخاطر⁽²⁾، ويعد هذا الصندوق كآلية قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال وتحمل المخاطر أملاً في الحصول على فائض قيمة عالي في المستقبل البعيد عند بيع حصة هذه المؤسسات⁽³⁾، وليس ذلك التّمول التقليدي المرتبط بالقروض⁽⁴⁾.

ثانيا- الصعوبات ومشكلة التمويل التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر:

رغم الدور الذي يلعبه قطاع المؤسسات الناشئة "Star up" في قضايا التنمية والنمو الاقتصادي من خلال إعادة التوازن للأسواق وتحقيق خطط التنمية المستدامة، إلا أن هناك جملة من المشاكل والصعوبات التي تعترض نمو واستمرار هذه المؤسسات رغم التسهيلات والإطار القانوني لعملها، إضافة إلى هذا فهي تواجه تحدي تمويلي تفرضه خصوصيتها ومتطلباتها الخاصة⁽⁵⁾.

1-الصعوبات المختلفة التي تحد نمو المؤسسات الناشئة وتطورها:

هناك عدة صعوبات التي من شأنها عرقلة عمل المؤسسات الناشئة نوجزها في ما يلي:

- أ- صعوبة تطبيق بعض المشاريع الاستثمارية بسبب احتياجها للتكنولوجيا، حيث أن أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الناشئة تتميز باستخدام أدوات بسيطة، وتجدر الإشارة في هذا السياق أن الجزائر تأخرت في إطلاق أنواع كثيرة من المشاريع في ظل التأخر التكنولوجي وعدم رقمنة أغلب القطاعات الاقتصادية.
- ب- تمثل المنافسة القوية إحدى أكبر الصعوبات التي تواجهها الشركات الناشئة خاصة في ظل ظهور العديد من نماذج الأعمال التجارية عبر الأنترنت، و التي تُشكل تهديدا بالنسبة لأصحاب المشاريع الناشئة.

(1)-قسوري إنصاف، المرجع السابق، ص 236.

(2)- رأس المال المخاطر، هو نمط تمويلي متميز وهو عبارة عن استثمار نشاط بالأموال الخاصة في منشآت شابة، أنظر بالتفصيل حول هذه النقطة: محمد سبي، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2009/2008، ص ص 40-45.

(3)-عبد الباسط وفا، المرجع السابق، ص 14.

(4)-حليمة هلاي، عمل صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، جريدة البلاد، بتاريخ 2020/10/03 الموقع الإلكتروني:

<https://www.elbilad.net>

(5)- مصطفى بورنان، علي صولي، المرجع السابق، ص 136.

ت- صعوبة العثور على سوق مستهدف مناسب وقاعدة عملاء محددة أمام الشركات المبتدئة، لأنه مكلف جدًا الاستعانة بمصادر خارجية من شركات الإعلان، كما يمكن أن يكون توظيف موظف بدوام كامل لإدارة وسائل التواصل الاجتماعي أمرًا مكلفًا، خاصة وأن هذه النفقات تكون على جانب أعلى في المراحل الأولى من بداية النشاط⁽¹⁾.

ث- حداثة فكرة المؤسسات الناشئة في الجزائر خصوصا في ظل النظرة التشاؤمية حول المشاريع الجديدة والأفكار الإبداعية⁽²⁾، وفي ظل غياب قانون خاص بهذه المؤسسات.

ج- عدم تناسب إجراءات تأسيس المؤسسات الناشئة، مع العصر الحالي مثل الإجراءات البيروقراطية التي تؤدي إلى البطء في تنفيذ المشاريع وعدم مواكبتها للتشريعات والقوانين.

ح- التخلف التقني وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية (الدفع الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية...)، أو بمعنى آخر غياب نظام دفع الكتروني حقيقي⁽³⁾.

خ- نقص عنصر الخبرة الإدارية والتنظيمية للقائمين على المؤسسات الناشئة رغم كون هذا العنصر من أهم سمات المؤسسات الكبيرة ومن أهم أسس المعاملات البنكية.

د- قلة الجودة في بعض المنتجات وتخلف الإنتاجية وعدم مطابقة المعايير الدولية، مما خلق مشكلة الترويج للمنتجات محليا وعدم قدرة المنتج الجزائري على اقتحام مجال المنافسة ودخول الأسواق الكبرى⁽⁴⁾.

ذ- افتقار المؤسسات الناشئة إلى أسلوب منهجي للتعامل مع المشاكل التي تعترض سيرها بل اللجوء الى حلول سريعة تقتل المبادرات الفردية والجماعية وروح الإبداع لدى الموظفين.

ر- الصعوبات التسويقية وعدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع بسبب ضعف الإمكانيات المادية⁽⁵⁾.

ز- محدودية عمل المؤسسات الناشئة بالجزائر مازالت في بدايتها، وهو أمر يمكن رده إلى انشغال الجزائر بقضايا سياسية وبقضايا الانتقال إلى اقتصاد السوق، إضافة إلى الاهتمام أكثر بالمؤسسات القائمة وعدم توفر الإطارات القادرة على تسيير حاضنات الأعمال⁽⁶⁾.

(1)-سارة بوعدلة، هديات خديجة بن طيب، المرجع السابق، ص 72.

(2)- شريفة بوالشعور، مرجع سابق، ص 428.

(3)-أمير فرج يوسف، المرجع السابق، ص 53.

(4)- مصطفى بورنان، علي صولي، المرجع السابق، ص 137.

(5)- بخيتي علي، بوعرينة سليمة، المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد 4 أكتوبر 2020، ص 538.

(6)- زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة، أهمية نظام الحاضنات في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 248.

www.enseignementsup.recherchegouv.fr/pid2530/incubateurs.html.29mai2011,article consulté le 18/0/2021 à

إلى جانب هذه الصعوبات، هناك مسألة معاناة أغلب المؤسسات الناشئة من بعد المسافة عن المناطق الحضرية وعدم مطابقتها لنماذج المؤسسات وحاضنات الأعمال المعمول بها في العالم، مثل ارتفاع إيجارات المبنى التحتية التي توفرها لرواد الأعمال هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ تأخر الجزائر في تأسيس هذه المؤسسات ومساعدتها في ترقيتها، وهو ما يُخفي دورها كعامل إنمائي لتحريك عجلة الاقتصاد وزيادة حجم نشاطاتها مما يعطل استدامتها⁽¹⁾.

2- إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بصفة خاصة:

تعتبر الحاجة إلى التمويل إحدى أهم أولويات المؤسسات، إذ نجد في بعض الاقتصاديات بالرغم من وجود قوانين واجراءات تحثُ على كيفية تمويل المؤسسات، إلا أن هذه الأخيرة تجد صعوبة في الحصول على التمويل من طرف مؤسسات التمويل، ولا يتيسر لها حتى تدبير احتياجاتها من البنوك بسبب عدم امتلاكها للضمانات التي يتعين تقديمها مقابل الحصول على القرض، بالإضافة إلى قصور الوعي المصرفي لدى صغار الصُّناع والتُّجار مما يجعلهم أكثر ترددا في التعامل مع البنوك⁽²⁾.

يرى ممثلو مؤسسات التمويل أنه من بين أسباب مشكلة تمويل المؤسسات الناشئة تعود بالدرجة الأولى إلى غياب الضمانات الكافية لمنح التمويل لهذه المؤسسات، خاصة وأن هذا النوع من المؤسسات تتميز بانخفاض حجم الأصول الرأسمالية التي عادةً تأخذها مؤسسات التمويل بعين الاعتبار عند منح الائتمان، هذا إلى جانب مخاطر التعامل مع المؤسسات الناشئة بسبب نقص الخبرة والافتقار لعنصر الثقة وما يتعلق بالجدارة الائتمانية⁽³⁾.

يمكن القول من وجهة نظرنا أن الصعوبات التمويلية تشكل أهم المعوقات التي تعترض نمو المؤسسات الناشئة وتهدد بقائها، فلم تعد هذه المؤسسات قادرة على بلوغ الموارد التمويلية أو الاستفادة منها، وهذا يرجع لعدة أسباب مرتبطة بعامل ثقة مؤسسات التمويل، وعدم توفر أصول المؤسسة للضمان الكافي من أجل حصول على تمويل أثناء الاستغلال أو التوسع⁽⁴⁾، كما قد يكون السبب مرتبط بعدم ملائمة القروض التي تطلبها المؤسسات الناشئة مع العملية البنكية، وغير ذلك من الأسباب.

ويقول العديد من الخبراء الاقتصاديين في هذا الشأن، أن إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة ترجع إلى وجود محيط ريادي غير ناضج، وفي ما يلي نستعرض أهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات:

(1)- شريفة بوالشعور، المرجع السابق، ص 430.

(2)- مصطفى بورنان، علي صولي، المرجع السابق، ص 132.

(3)- جورج بنفولد وديفيد بينل، دراسة مرجعية عن زيادة إمكانية حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تمويل: تقييم الائتمان ومكاتب الإقراض، مطبوعة وزارة التجارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ص 24.

(4)- حليلة هلاي، المرجع السابق.

- أ- عدم وجود تحليل معمق ومستمر للبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة الناشئة، وعدم التركيز على هدف محدد ورؤى واضحة لمستقبل هذه المؤسسة واستراتيجيتها التي ستبناها في المراحل التالية من دورة حياتها، هذا الأمر يمنع المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها.
- ب- افتقار عنصر الثقة في القائمين على المؤسسة الناشئة وهما (مؤسسة التمويل والعميل) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم تمتع المؤسسة الناشئة بالخبرة الكافية في المعاملات المصرفية نظرا لضآلة إمكانيات القائمين عليها.
- ت- قلة الضمانات لمنح تمويل المؤسسات الناشئة بسبب انخفاض حجم أصول الرأسمالية التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل، كالضمانات عند منح الائتمان، خصوصا عندما تتجاوز احتياجات تمويل المؤسسة الناشئة قيمة هذه الأصول نظرا لحاجة المشروع إلى رأس مال بصورة دورية.
- ث- عدم تناسب القروض التي تطلبها المؤسسات الناشئة مع العمليات البنكية، حيث أن هذه المؤسسات بحاجة إلى قروض طويلة أو متوسطة الأجل بينما تفضل البنوك منح القروض قصيرة الأجل⁽¹⁾.
- ج- ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة بأصول المؤسسة، حيث لا توفر أصول المشروع الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد أو للتوسع في العملية الإنتاجية خاصة وأن البنوك تلتزم بنسبة محددة للمديونية مقارنة بحقوق الملكية، وبعبارة أخرى نقص السيولة المالية أو قلة تحصيل الموارد المالية بسبب قلة رأس المال أو القروض أو المدخرات الشخصية يهدد ضمان بقاء المؤسسة الناشئة.
- ح- غياب السجلات المالية والمستندات المطلوبة للتعامل مع الجهاز المصرفي مع العلم أن مؤسسات التمويل تعتمد عليها لمنح الائتمان.
- نظيف في هذا السياق، أن المؤسسات الناشئة أمام مختلف الصعوبات التمويلية لا تتمكن بسهولة من الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة حاجاتها، والمرور من طور الانطلاق إلى منشأة ذات نمو قوي كي تصبح رائدا وطنيا أو عالميا في قطاعها والارتقاء في عملها التجاري، وأيضا لا يمكن إنكار أن هناك اعتماد ولو بصورة محدودة لطرق حديثة من أجل تمويل المؤسسات الناشئة مثل: قرض الإيجار، رأس المال المخاطر، هذا بالإضافة إلى مساهمة التمويل البنكي في تمويل هذه المؤسسات من خلال تدخل البنوك المركزية بالوسائل النوعية والكمية لمنح قروض تتناسب مع خصائص هذه المؤسسات⁽²⁾.

(1)- مصطفى بورنان، علي صولي، مرجع سابق، ص 136.

(2)- Luc. B.R, Principes de technique bancaire, Edition Dunod, Paris, 2002, p204.

خاتمة:

من خلال ما قدم في هذه الدراسة حول المؤسسات الناشئة بين ترسيخ الريادة وإشكالية التمويل في الجزائر بوجهة نظر قانونية واقتصادية، يمكن القول أن هذه المؤسسات هي نماذج جديدة للإبداع في الحقل الاقتصادي ودعم التنمية، وأن هذا الموضوع هو من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في عالم الأعمال، إذ أصبح التوجُّه كبير نحو إنشاء المؤسسات الناشئة ضرورة وكبديل مهم من بدائل التنوع الاقتصادي لخلق الثروة وتشجيع المشاريع الابتكارية، الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تعمل على توفير الدعم لهذه المؤسسات بغرض ترقيتها كقطاع واعد في مسار تطوير المنظومة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

ونتيجة لذلك نوصي بما يلي:

- 1- ضرورة تعزيز واقعيًا وبنصوص قانونية واضحة نظام خاص بعمل المؤسسات الناشئة.
- 2- العمل على تحفيز الابتكارات بشروط قانونية مرنة فعّالة وإجراءات بسيطة بإلغاء بعض شروط التمويل من البنوك، من أجل استمرار هذه المؤسسات وعدم فشلها وتنمية مشاريع الشباب وجذب صغار المستثمرين.
- 3- تهيئة المشاريع وتقديم التمويلات الكافية للمؤسسات الناشئة في مرحلة الإنشاء والتخطيط إدراكًا بأهمية إسهام هذه المؤسسات في تحقيق التنمية في شتى المجالات.
- 4- تجسيد المشاريع المقاولاتية العالقة وإيجاد حلول لمشاكل كثيرة بواسطة تدابير دعم مخصصة طالما هناك إرادة من الطامحين مع تسهيل الإجراءات التي من شأنها تزيد من مبادرات إنشاء المؤسسات الناشئة.
- 5- ضرورة إنشاء المزيد من المؤسسات الناشئة وتعزيز قدراتها وتوجيه أنشطتها ودعمها بكافة الأدوات المساعدة لتنفيذ برامج الابتكارية الإبداعية من حاضنات ومشروعات الأعمال بما يؤهلها للمنافسة المشروعة والمربحة خصوصًا لكونها قاطرة للتنمية الشاملة والمستدامة.
- 6- إنشاء حاضنات متخصصة وذات خبرة عالية في إدارة المشاريع وتوجيه أصحابها لأنسب فرص الاستثمار مع العمل على فتح قنوات الاتصال والتواصل مع نماذج أجنبية ناجحة ورائدة مجال مشروعات الأعمال الابتكارية للاستفادة من تجاربها وخبراتها

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية

أولا : القوانين

1. قانون رقم 15-21 مؤرخ في 2015/12/30، المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي التطور التكنولوجي، ج. ر عدد 71 صادر في 2015/12/30.
2. قانون رقم 19/14 مؤرخ في 2019/12/11، المتعلق بقانون المالية لسنة 2020، ج ر عدد 81 صادر في 2019/12/30.
3. مرسوم رئاسي رقم 20/01 مؤرخ في 2020/01/02، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، ج. ر عدد 01، صادر في 2020/01/05.
4. قانون رقم 17/02، مؤرخ في 2020/02/10، المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر عدد 02 صادر في 2020/02/11.
5. مرسوم تنفيذي رقم 20/254 مؤرخ في 2020/09/15، المتضمن إنشاء لجنة لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر"، و"حاضنة أعمال" و"تحديد مهامها" وتشكيلتها وسيرها، ج. ر عدد 55، صادر في 2020/09/21.
6. مرسوم تنفيذي رقم 20/356 مؤرخ في 30 نوفمبر 2020، يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، ج. ر عدد 73، صادر في 6 ديسمبر 2020.

ثانيا: الكتب

1. أمير فرج يوسف، حوكمة الشركات، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، دون ذكر دار النشر، دون ذكر سنة النشر
2. عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2001
3. ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعد الله المعاضدي، الأدوار الاستراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال، سنة 2004، ص 09.
4. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، سنة 2003

ثالثا: مذكرات الماجستير

1. سعدية السعيد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة ورقلة، سنة 2023.

2. محمد سبتي، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2009/2008.

رابعاً: المقالات

1. بختي علي، بوعونية سليمة، "المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات"، مجلة دراسات وأبحاث (المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية)، المجلد 12، العدد 04 أكتوبر 2020.
2. بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، Startups، مجلة الدشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، عدد 02، 2018
3. بوعدلة سارة، هديات خديجة بن طيب، "قدرات وتحديات المؤسسات الناشئة ومتطلبات نجاحها مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، سنة 2020.
4. دراني ليندة، "استراتيجية في الجزائر كرهان للحد من البطالة"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس بالمدينة، المجلد 08، العدد 02، جوان 2022
5. فاتح مرزوق، لويذة بوشعير، مساهمة الحاضنات الصناعية في ترقية الإبداع المقاولاتي لدى حاملي المشاريع المحتضنة في الجزائر، مجلة الدشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 06، العدد 01، أبريل 2020.
6. قسوري إنصاف، "متطلبات الاقتصاد الرقمي لتطوير المؤسسات الناشئة الجزائرية – قراءة تحليلية"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13، العدد 02، جويلية 2023، ص 225. راجع بالتفصيل موقع www.startupranking.com الوارد فيه ترتيب لأفضل عشرون شركات ناشئة في الجزائر لسنة 2021، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2023/08/20.
7. محمد ملين بن قايد علي، المؤسسة الناشئة قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، مجلة التراث، المجلد 13، العدد 02، جوان 2023
8. مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2020
9. مفيد عبد اللاوي، حكيم زايدي، "المؤسسات الناشئة في الجزائر نظرة تحليلية للأطر القانونية والآثار الاقتصادية"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09 العدد 0

خامسا: المطبوعات

1. جورج بنفولد وديفيد بينل، دراسة مرجعية عن زيادة إمكانية حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تمويل: تقييم الائتمان ومكاتب الإقراض، مطبوعة وزارة التجارة الخارجية، جمهورية مصر العربية.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. الحسين بن علي، الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الموقع:

<https://www.raiim.com> le12/04/2021 a 23:00h

2. Paul Graham, www.paulgraham.com/growth.html?,2017.

3. Dis ; c'est quoi une start-up ?, (21 mars 2016), 1001 startups. Fr/dis-c'est- quoi une start-up/, visité le : 11/04/2021.

4. مقال بعنوان: إنشاء صندوق استثماري مخصص ومجلس أعلى للابتكار، 03 مارس 2020،

<http://elmihwar.com> تاريخ الاطلاع: يوم 18 أفريل 2021 على الساعة 00:37.

5. حليلة هلاي، عمل صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، جريدة البلاد، بتاريخ 2020/10/03 الموقع

<https://www.elbilad.net> الإلكتروني:

6. زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة، أهمية نظام الحاضنات في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

www.enseignementsup.recherchegouv.fr/pid2530/incubateurs.html.29mai2011,article

le 18/0/2021 à 15 :15^hconsulté

باللغة الأجنبية

1. Selon Stive Blank, il s'agit d'une « **organisation temporaire à la recherche d'un busines model industrialisable, rentable et permettant la croissance** », voir Rachid Rhattat, l'essentiel du droit et des politiques de l'union européenne, 1^{er} édition, Paris 2019

2. Luc. B.R, Principes de technique bancaire, Edition Dunod, Paris, 2002

3. Amy Fontinelle, Investopedia 2020, Startup, Accessed 10 June 2021, <https://www.investopedia.com/ask/answers/12/what-isa-startup.asp>.